

خطاب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في اختتام المؤتمر الوزاري للغات بمراكش



ألقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، صاحب السمو الملكي
ولي العهد الأمير سيدي محمد، يوم السبت 3 ذي القعدة 1414 هـ -
15 أبريل 1994، بالقصر الملكي بمراكش الخطاب الإختتامى في
انتهاء المؤتمر الوزاري للغات .

وقد عبر فيه جلالتة عن عزمه على أن يقترب على مختلف رؤساء الدول
المشاركة في المؤتمر الوزاري للغات المنعقد بمراكش إنشاء مجموعة
حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض
الاقتصادي الدولي .

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
سيادة الرئيس ،

أصحاب المعالي الوزراء الأبرار والوزراء ،

سيادة المدير العام ،

أيها المندوبون المحترمون ،

أصحاب السعادة ،

حضرات السيدات والسادة ،

ها نحن قد عشنا جميعاً - والعالم معنا - لحظة من لحظات التاريخ المتميزة التي
تجعل البشرية تدرك أثناءها كيف تجتهد طاقاتها وتعبى - رصيدها المعنوي لانطلاقة
مشروع جديد ، يستهدف إنقاذ الأمل في غد أفضل ، ويرمي إلى إبعاد الفدس
وأسياب الإحباط عن البشرية .

وإننا - ونحن نعيش معاً هذه الأجواء - لنعود بنا الذكرا إلى حدث لا ينسى ،
هو انعقاد مؤتمر أنفا بالفاو البيضاء سنة 1943 الذي كان لنا حظ مرافقة جلالة
المرحوم والدنا إليه ، لقد كان ذلكم المؤتمر ، الذي أعد نزول الحلفاء بأوروبا ، والذي
شارك فيه على وجه الخصوص كل من الرئيس روزفلت والوزير الأول تشرشل ،
منطلقاً حاسماً ، لا لأنه يسر للحلفاء أن يسيروا قدماً نحو الانتصار فحسب ولكن
لأنه كان كذلك بداية المسيرة الطافرة للشعوب المستعمرة نحو الانعتاق والحرية .

ولم يغب عن أولئك الرجال الذين مكثوا بجهدهم وتقانيهم العالم من العودة إلى
قيم الحرية والديمقراطية أن نهاية العدوان لا تعني استتباب السلم ما دامت نفس
الأسباب تقضي إلى نفس النتائج ، كما أنهم أدركوا أنهم لن يستطيعوا التوصل
إلى إقامة سلم دائم في غياب مناخ ملائم للنماء الاقتصادي المتواصل .

لقد كان لما استخلصوه من عبر من أزمة الثلاثينات ، وخاصة من مفعول
الحماية على النشاط الاقتصادي وعلى الأمن في العالم ، بالغ الأثر عند وضع
ميثاق سان فرانسيسكو واتفاقيات بروتن وودس ، ولولا التقلبات السياسية التي
منعت من تحقيق ما كان براوه بناء السلم من أحلام ، ولو لم تقبر المنظمة العالمية
للتجارة في حينها لكانت أحد روافد الجهاز متعدد الأطراف الخاص المعهود إليه
تندير الاقتصاد العالمي .

وهذا ما جعلنا نتنظر زهاء نصف قرن قبل أن نستطيع فرض القانون على التمسقات وشطط القوى.

وبإنشائنا اليوم بمراكش المنظمة العالمية للتجارة، نكون أقررنا شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، بإعطاء الأهمية لقواعد الانضباط العالمية على الانسحاق إلى الاتعزالية وإلى طرح الأقوى. وبتميننا جماعة لهذه القواعد نكون قد أقررنا الميثاق الاستعماري وأعطينا للترابط الدولي مدلول الحق. وكيفما كانت أحجام الاقتصاديات الخاصة، سوف تتمتع امتقيا لا بنفس الحق، وسوف نخضع لنفس الواجبات، لأننا نقسم من الآن نفس الأهداف. لذا فمن واجبا أن نرفع عنا نفس التحديات، سواء تعلق الأمر بمواجهة آلة البطالة، أو بإيجاد الحلول للتهميش الاجتماعي، أو بالإجابة الملزمة على ما يشغلنا في مجال البيئة أو في مجالات أخرى.

وإذا كانت المفاوضات التجارية التي أنهيناها الآن بصفة رسمية قد انطلقت من مدينة بونتا ديل إيستي بالإوروغواي لتنتهي بمدينة مراكش بالمغرب، أي ببلدين من بلدان الجنوب، فإن هذا يعني أن عهدنا جديدا قد برز مؤشرا لامتحاء المواجهات بين الدول المصنعة والدول النامية، وما التحالفات التي توثقت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات تنمية مختلفة إلا دليل على أن هناك حركية تسيير لم يبق لزاما علينا إلا أن نعلمها ونندعمها.

إن ما أضفاه ارتفاع عدد الأطراف المتعاقدة من بعد كوني على الأوفاق التي تم التوقيع عليها، وما أحدثه سقوط جدار برلين من أثر في النفوس، لمن شأنهما أن يضعا حدا للنفرة الإيديولوجية التي عاثت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي. فمن الآن فصاعدا أصبح أربع أخماس سكان العالم يعيشون في ظل نظم اقتصاد السوق، كما أن أكثر من مائة بلد دخلت في مسلسل خصوصية مؤسساتها العصرية. وإنه من علامات الاستبشار أيضا أن يصادف اجتماعنا بمراكش بداية تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهي الاتفاقيات التي بتسكينها للعلم الفلسطيني من أن يرفرف على جزء من ترابه، تسجل بداية لمسلسل الإطفاء النهائي لأقدم يؤرة للتوتر الساخن في العالم. ويستنتج من هذا كله أن العالم الذي يلوح لنا في الأفق لا يمكن أن يشبه العالم

الذي عشنا فيه حتى الآن، لما طرأ على نظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك، وما جد في ميدان التقنيات الحديثة للاتصال من سرعة الخدمات المرتبطة بها، كلها عوامل من شأنها أن تعمم الشمولية على أسواق السلع والخدمات والأموال.

وقد يكون من شأن هذه الشمولية أن تحل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان، وأن تضاعف من حدة أعراض ظاهرة الاستبعاد المجتمعي التي بدأنا نلاحظ برادها في البلدان النخبة وفي البلدان الأقل غنى، فهي تستدعي منا إذن تصور آليات متطورة للتضامن الجماعي واستعمالها الاستعمال الحسن، كما تفرض علينا انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت عدة بلدان نامية قد أقدمت بشجاعة على إعادة هيكلة اقتصادياتها لإدماجها بصلة أجدى في الاقتصاد العالمي لأنها متنعة بمضائل الصرامة المالية وبضرورة العمل على تقليص الآثار المترتبة على ذلك والتي يتكلفتها مزقتا المجال الاجتماعي. وهذه التكلفة تقتضي من الدول المصنعة مقابلا يتبلور في شكل ترتيبات قمينة بأن تسهل لبضائع الجنوب ولوج الأسواق من جهة، وتضمن من جهة أخرى شفافية شروط المنافسة الشريفة، بالاعتماد خاصة على استقرار نقدي أكبر.

إن الوضع المتميز لإفريقيا يستدعي انتباها خاصا، والمغرب البلد المسلم العربي الإفريقي الذي كان من رواد حركة التحرير بإفريقيا لواع كل انوعي بالتعديلات التي لحبه مجابهتها. فمن اللازم علينا أن ننظر إلى الواقع بوضوح وبعلا. وأن نفر بأن حصيلة أربعين سنة من الاستقلال حصيلة متضاربة اثناثج. صحيح أن عددا من الأخطاء قد ارتكبت، كما أن عددا من الإنجازات قد تحققت هنا وهناك، إلا أنه لا أحد يستطيع أن يتجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار التحلل المستحق لمستويات التنمية، كما أن علينا أن لا نتخذ بخصوص ما تحيل به السنوات المقلية، ولا أن نسلم بأن قارا بكاملها أصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي العالمي.

وعلى أن نتساءل، بعد كل المبادرات التي اتخذت لإنقاذ إفريقيا، ألم يمن الأوان بعد لوضع برنامج مارشال يرمي إلى تخفيف البؤس والمعاناة عن الملايين من البشر؟

السيد الرئيس.

حضرات السادة الوزراء

السيد المدير العام

السادة المندوبون المحترمون.

عندما دعوناكم أن تنظروا في إمكانية التوقيع بمراكش على الوثيقة النهائية لمجلة الأوروغواي وهو ما شرقتمونا وأسعدتنا بقبوله كنا مدقوعين لذلك بعدة اعتبارات أساسية وحتى لا نسردها إلا بعضاً منها، نذكر بأن مراكش كانت طيلة قرون ملتقى تجاريا وحضاريا بين إفريقيا وأوروبا وبين أوروبا والعالم العربي.

فيمراكش تم في سنة 1788 تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والرئيس الأمريكي جورج واشنطن، مما جعل من المملكة المغربية أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الوثائق التي لازالت سارية المفعول، كانت تعالج شؤون السلم، والصداقة، وحرية الملاحة والتجارة.

وفي نفس المدينة تم سنة 1856 تبادل الوثائق الدبلوماسية بين الملكة فيكتوريا والسلطان مولاي عبد الرحمن. وقد أصبح الاتفاق التجاري الذي اعتمد آنذاك نموذجاً لغالبية الأتفاقيات التي وضعت في ذلك العصر، وما لا شك فيه أنه اتفاق يشير دهشة الباحث لما هو عليه من حداثة ومطابقة لقواعد الانضباط التي اتفقنا عليها اليوم، فبقية نص لأول مرة على حكم الدولة الأوفر امتيازاً.

وهكذا، تكون قد اختتمت في إحدى الدول العريقة قدما في ميدان التجارة العالمية أهم وأعقد المفاوضات التي عرفتها الإنسانية.

كما أن المملكة المغربية بوضع توقيعها إلى جانب توقيعات الأطراف المتعاقدة المجتمعمة هنا تجدد العهد بتقاليد التبادل الحر التي لم تنأ عنها منذ أوائل عهدها إلى الحرب العالمية الأخيرة.

وهذه التقاليد لا تنحصر في الميدان التجاري وحده، بل تتجلى كذلك في جميع اختياراتنا الاجتماعية. فعندما اعتمد المغرب التعددية وحرمة الحزب الوحيد في أول دستور أعلن عنه غداة الاستقلال، كان واعياً كل الوعي بأن السياسة الاقتصادية الليبرالية الحق لا بد لها أولاً أن تغذي من قيم الديمقراطية، ومن التعددية السياسية والثقافية. وقد مكنه عزمه الدائب الرامي إلى تشجيع نظام اقتصادي

يدعم المبادرة الخاصة التي تفضي إلى المناقشة المعقولة من أن يستمر في محجة
النساء المتواصل. وأن يعالج اختلال التوازنات البيئية وأن يجذب إليه
الاستثمارات الأجنبية.

وقد مكنتنا ما توافر لدينا من تجارب منذ قرون من أن نفهم الموهبة التي جعلت
من بلدنا أرض ترو وجرة وتجدد، كما علمتنا هذه التجارب فضائل النواضع
والالتزام التبصر.

وهذا ما يجرنا إلى أن نستنتج أن أوضاع مراكش، إذا كانت تضيف إلى بنياننا
المشعر لبنة مناسبة، فهي لا يمكنها مع ذلك أن تكون غاية في حد ذاتها. بل
الأحرى بها قبل كل شيء، أن نسانلنا وتستحث قوة الابتكار فينا من أجل بناء
نظام دولي جديد.

إننا نعتقد أن الشرط قد اكتمل الآن لانطلاقة التفكير الجماعي الهادى. فيما
يجب أن يكون عليه تدبير الاقتصاد العالمي في القرن المقبل. وليست المبادلات
التجارية إلا عنصر من ثلاثية تتفاعل فيها قضايا النقد والتمويل في تراطيل بين
بعضها البعض. فآثار السياسات النقدية التي يتبعها أهم العاملين في ميدان
الاقتصاد الدولي كثيرا ما بنجم عنها انحراف يودي بمكتسبات جهودنا التقدمية.
وفي هذا المضمار، فإننا نقترح على رؤساء مختلف دولكم جدوى إنشاء
مجموعة حكومية يكون من مهامها التفكير في آليات جديدة للتفاوض
الاقتصادي الدولي من أجل:

- التنسيق الكامل بين عمليات الصندوق الدولي، والبنك الدولي والمنظمة
العالمية للتجارة.

- الإسهام بصفة كافية لبلدان الجنوب في وضع استراتيجية تحظى بالتوافق العام
ونرمي إلى إنعاش الاقتصاد العالمي كي تتمكن من إيجاد الجواب على ما تطرحه
علينا من عوالب آفة القرن الواحد والعشرين المتعقدة في البطالة.

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء،

سيادة المدير العام،

أهباء الندويون المحترمون،

إننا نتحمد الله أن يسر للقائنا هذا أن يكون من اللقاءات التي تخدم التعاون

الدولي وتوسع مجالاته وترسخ أسسه وتوثق نواعده، وأن يأتي في ختامه ميثاق مراكش ليغني عقد المواثيق الدولية التي بنى عليها المجتمع المعاصر دعائم وحدته، مقلعا بذلك عن أسباب التناحر والعداء ليتصهر في عهد التواحد من أجل السلم والوثاق. وإذا كان هذا البلد يفتخر بأن احتضن أعمالكم، فلأن ذلك يستجيب لتطلعاته وخياراته بأن يظل كما كان متفتحا على العالم، متشبعا بمبادئ التعاون الدولي.

فهنيئنا لنا جميعا بهذه الخطوة العملاقة التي من شأنها أن تعهد لتعاون دولي أوسع وأقوى، مندرجة بذلك في مسلسل التضامن الدولي الذي نرجو أن يكون الطابع المميز للقرن المقبل، ذلكم التضامن المنتظر من مشروع النظام العالمي الجديد. والسلام عليكم ورحمة الله.